مجتمع

اختبارات سريرية لدواء مضاد لسرطان الدم

أعلنت وزارة الصحة الروسية بدء الاختبارات السريرية لدواء مضاد لسرطان الدم، وبصورة خاصة لأكثر الأنواع عدوانية وخطورة. وأشارت الوزارة إلى أن العقار الذي ابتكره خبراء المركز الوطني للبحوث الطبية لأمراض الدم مخصص لعلاج أمراض الدم الخبيثة، وبعد انتهاء الاختبارات السريرية وتسجيله سيبدأ إنتاجه. وقالت رئيسة قسم العلاج الخلوي والمناعي في المركز الوطني للبحوث الطبية لأمراض الدم، أولغا أليشينا، إن «هذا الدواء سيساعد المرضى الذين يعانون الانتكاسات وأشكال السرطان المقاومة للعلاج». (قنا)

الجلوس لفترات طويلة أحد أسباب أمراض القلب

كشفت دراسة علمية أميركية أن الجلوس أو الرقاد لفترات طويلة يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض القلب، وقد يسبب الوفاة. وبحسب الدراسة التي نشرتها الدورية العلمية «بلوس وان»، فإن اتباع سلوكات تتسم بالخمول لأكثر من عشر ساعات في اليوم يزيد احتمالات الإصابة بأمراض القلب. واستندت الدراسة إلى بيانات نحو 90 ألف شخص من بنك البيانات الحيوية البريطاني، ووجد الباحثون أن مخاطر الإصابة بأمراض القلب تظل محدودة إلى أن تتجاوز فترة الخمول حاجز 10 ساعات، عندئذ تزيد المخاطر بشكل ملموس. (أسوشييتد برس)

استهداف منظومة العمل الإنساني في غزة

حذرت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من انهيار منظومة العمل الإنساني في قطاع غزة من جراء تشديد الاحتلال الإسرائيلي القيود المفروضة على دخول المساعدات. وأشارت الشبكة، في بيان، الثلاثاء، إلى توقف عشرات المخابز والمطابخ الخيرية عن العمل من جراء قيود الاحتلال على دخول الإمدادات الغذائية، رغم أن معظم سكان قطاع غزة يعتمدون عليها في غذائهم اليومي. كما حذرت من التداعيات الخطيرة لهذا التدهور المتسارع للأوضاع الإنسانية على واقع حياة السكان الذين بات معظمهم يعانون النزوح المتكرر، ويعيشون في خيام مهترئة لا تستطيع أن تصمد خلال الشتاء. مجددة مطالبتها للأمم المتحدة بإعلان قطاع غزة «منطقة مجاعة»، وتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه ذلك، وإنقاذ حياة السكان، وتوفير الحماية لهم، خاصة في شمالي قطاع غزة. في الأثناء، أطلق فريق يضم 15 عالم طب نداء عاجلاً لكسر الصمت العالمي حيال الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. وأطلق الفريق العلمي الذي تترأسه عالمة الجينات الإيطالية، باولا ماندوكا، نداء بعنوان «إدانة الإبادة الجماعية في غزة واتخاذ الإجراءات اللازمة»، لكن مجلات علمية مرموقة رفضت نشره. وجاء في النداء: «يجب على المنظمات الطبية في أنحاء العالم أن تدين حالة الحرمان من العلاج في غزة. المؤسسات الطبية التي تلتزم الصمت إزاء هذا الوضع متواطئة في الجرائم». **(قنا، الأناضول)**

الجوع واقع كارثي في انحاء غزة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

العراق: مواجهة التحرش في الجامعات

بغداد ـ **آدم محمود**

تكررت مشكلات الابتزاز والتحرش داخل الجامعات والكليات العراقية، ويخضع المتورطون من أساتذة وموظفين وأيضاً طلاب لإجراءات ضمن القوانين الداخلية للمؤسسات. وجرى توثيق عدة حالات تحرش شهدت بعضها تدخلات قانونية وإدارية نفذتها السلطات التعليمية والقضائية، وشملت إحالة أساتذة إلى التحقيق أو إقالتهم وصولاً إلى سجنهم.

تؤكد طالبات أن حالات التحرش المعلنة أقل من تلك الموجودة على أرض الواقع، ويؤكدن أن الخوف من تبعات كشف ما يتعرضن له من تحرش يمنعهن من الإفصاح عنه. في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني، كشفت مُحادثة أجريت عبر موقع «فيسبوك» ابتزاز رئيس قسم في جامعة جنوب العراق طالبة مقابل منحها درجات أعلى. وفتحت الجامعة تحقيقاً في الواقعة، وأكدت في بيان أنها «ستتخذ أقصى إجراءات العقاب في حق أي فرد يثبت تورطه».

وفي محافظة ذي قار، اعتقل أستاذ في جامعة سومر بتهمة ابتزاز طالبات جنسياً لمنحهن النجاح. وفي جامعة البصرة، ارتبطت فضيحة كبيرة بعميد كلية المعلوماتية بعدما وثقت كاميرات في مكتبه حصول حالات تحرّش جسدي وابتزاز. وقضت محكمة البصرة بسجنه 15 عاماً وفق قانون العقوبات. وفي بغداد، عرضت قناة تلفزيونية شريط فيديو لأستاذ في الجامعة المستنصرية في موقف غير أخلاقي خلال محاولته مساومة طالبة في الدراسات العليا. ويؤكد مسؤول في وزارة التعليم ببغداد شريطة عدم كشف اسمه لـ«العربي الجديد»، تعامل الوزارة مع أكثر من 10 حالات تحرش وابتزاز تورط فيها أساتذة وإداريون مع طالبات وموظفات خلال الفترة الماضية، وأن تلك الحالات سُجلت في الجامعات الأهلية والحكومية على حدّ سواء. من جهتها، تقول هالة، وهي متخرجة من كلية الآداب قبل ثلاثة سنوات، لـ«العربي الجديد»: «أنهيت دراستي الجامعية مع حوادث سيئة جعلتها الفترة الأكثر صعوبة في حياتي. التحرش والابتزاز والمساومة تحصل في كل العالم، لكن بالنسبة إلى العراق فالرادع أقل، لذا نسمع بين وقت وآخر عن حصولها. تدفع العادات والتقاليد والخوف على المستقبل الطالبات أو الموظفات إلى السكوت ومحاولة التستر على ما يتعرضن له، والأمر لا يقتصر على الجامعات، بل في مختلف الجهات والوزارات».

وتقول الطالبة في السنة الرابعة بكلية الحقوق، سارة لـ«العربي الجديد»: «تتعرض طالبات للتحرش والابتزاز من قبل فئة قليلة من الأساتذة، والذين يحاولون استغلال سلطتهم الأكاديمية لفرض رغباتهم الخاصة مقابل منح الطالبات درجات أعلى. حتى إذا كانت هذه الممارسات قليلة فهي تشكل عبئاً نفسياً كبيراً على الطالبات اللواتي يخشين عدم الحصول على الدرجات في حال رفض الضغوط». تضيف: «تعرّضت لابتزاز من أحد الأساتذة، واستعنت بزميل لديه علاقة مع حزب سياسي، فحذره من محاولة تكرار فعلته، وتخلّصت منه فعلاً». ويقول الأستاذ الجامعي واثق عباس، لـ«العربي الجديد»: «التحرش وصمة عار لمن يرتكبها، ولا تمثل غيره. من يمارسون هذه الأفعال يستغلون عدم قدرة الفتيات على فضحهم بسبب طبيعة المجتمع العشائري الذي ينظر بسلبية إلى المرأة المتحرش بها. ومن بين أسباب انتشار هذه الحالات عدم فرض عقوبات رادعة تمنع ظهورها وتكرارها، ووجود أشخاص غير مؤهلين في مواقع التدريس والإدارة داخل بعض الكليات».

يتابع عباس: «تحاول الطالبة نيل شهادة جامعية أو إكمال دراساتها العليا للحصول على درجة رفيعة تحقق من خلالها طموحها العلمي تمهيداً للحصول على وظيفة تسمح لها بأن تساعد عائلتها أو بناء أسرتها، لكن حين تصطدم بوجود متحرش في موقع لا يمكنها أن تتجاهله يتحطم طموحها، وقد يقف ذلك عائقاً أمام محاولتها تحسين المستوى المعيشي لعائلتها». وليس الابتزاز والتحرش بالطالبات أفعالاً وقتية إذ تترك آثاراً نفسية عميقة وطويلة الأمد. ويؤكد الاختصاصي في الطب النفسي، أحمد السعيدي لـ«العربي الجديد»: «قد تؤدي هذه الممارسات إلى اضطرابات مثل القلق المزمن والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، ويعزز الشعور بالخوف والعار الذي يرافق الطالبات الضحايا صمتهن، ما يفاقم تدهور حالتهن النفسية، وقد تمتد هذه الآثار لتؤثر على قرارات حياتية مهمة مثل الزواج أو الإنجاب، ولا يُستبعد أن تصل إلى الانتحار».

تعزيز ثقافة الحماية

يأتي انتشار التحرش داخل جامعات العراق في إطار ظاهرة التحرّش عموماً في البلاد. وفي محاولة لتغيير النظرة المجتمعية، وتعزيز ثقافة الحماية والدعم بدلاً من الوصم بالعار، أطلق جهاز الأمن الوطني حملة بعنوان «إحنا بظهركم» لحث النساء على الإبلاغ عن حالات التحرش، مع إبقاء هويا تهن طي الكتمان.

تحقيق

يتواصل العدوان الاسرائيلي على انحاء لبنان، مخلفا دمارا وقتلا واضرارا، لكن التدمير اكبر واوضح في القرى والبلدات الحدودية، والتي دمر الكثير منها بالكامل، حتى بات يصعب التعرف الى معالمها

القرى الحدودية

لبنانيون يلملمون ذكريات بلداتهم المدمرة

لم تنج أي قرية حدودية لبنانية من القصف (كاونات هاجو/ فرانس برس)

بيروت ـ **سارة مطر**

يمعن جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء اجتياحه البري للبنان، في تفخيخ وتفجير القرى والبلدات الحدودية، لتتهاوى منازل وأبنية حكومية ومعالم أثرية، وتُدمّر المساجد والحسينيات والمدافن، وتُنسف بلدات كاملة، فضلاً عن اقتلاع الأشجار وتدمير السهول والأراضي الزراعية وبرك الري، والقضاء حتى على الماعز والأغنام، بذريعة حماية المستوطنات المواجهة للحدود.

تتحسّر العبدة برجي على ما حلّ ببلدتها ميس الجبل، من نسف لكامل الأحياء والمباني والشوارع، وتقول لـ«العربي الجديد»: «رفضت على مدار 11 شهراً مغادرة البلدة، ثم اضطررت إلى النزوح القسري قبل نحو شهر. ميس الجبل بمثابة الروح التي تحييني، ففيها وُلدت وكبرت وتعلمت، وفيها أسّست حياتي وعلاقاتي. هي الذاكرة والوجدان، وفور وقف إطلاق النار سأهرع إليها لأشتمّ رائحة ترابها. أدرك أنني لن أجد منزلي وحديقتي، وسأفتقد حياتي السابقة حالي حال كل أهل البلدة، غير أني لن أتخلى عن الأمل، وسأعيد إعمار البيت وزراعة الأشجار. سنعود مرفوعي الرأس كشجرة الزيتون، وستعود بلدتنا وكل بلدات جنوب لبنان إلى سحرها وجمالها، ولن نرضخ للضغوط التي يمارسها العدو من خلال التدمير».

تعمل برجي ممرضة في مستشفى ميس الجبل الحكومي، وقد تمسكت قبل نزوحها بواجبها الإنساني، حتى بعد إخلاء المستشفى، إذ كانت تتابع الأوضاع الصحية لـ34 مسنّاً ومسنّة رفضوا ترك البلدة، وتسهم في توفير العناية التمريضية لهؤلاء المسنين، إلى جانب خدمات الطعام وغسل الثياب وشراء حاجياتهم.

وتؤكد أن «العدو يريد تحويل بلداتنا الحدودية إلى أرض قاحلة، غير آبه بقرارات أو مواثيق دولية. لقد أمعن في نسف وتدمير بيوت بُنيت بعرق مقيمين ومغتربين، ويواصل تفخيخ المستشفيات، وتفجير المستوصفات والمباني الثقافية والدينية والتربوية، مثل ثانوية محمد فلحة الرسمية، والتي خرّجت أجيالاً من الأطباء والمهندسين والأكاديميين ورجال الدين، ومسجد الإمام علي الأثري في ساحة البلد. يحاول جيش الاحتلال تدمير البلدة بعد أن قتل أطفالنا وكبارنا وشبابنا ونساءنا، ويفتعل الحرائق في كروم الزيتون، ويلوّث الحقول والأحراج بالقنابل العنقودية كي لا نتمكن من العودة، ويرمي مواد كيميائية في بركة ميس الجبل الأثرية، والتي تعتبر مصدراً أساسيّاً لري الأراضي الزراعية التي تشكل مصدر رزق لكثير من العائلات».

ويؤكد الباحث في «الدولية للمعلومات» (شركة دراسات وأبحاث مستقلة) محمد شمس الدين، لـ«العربي الجديد»، أن «الشريط الحدودي مع فلسطين المحتلة من الناقورة غرباً إلى شبعا شرقاً، بطول 120 كيلومتراً، يضم 29 قرية وبلدة ومدينة، وقد دُمّر منها 22 بشكل شبه كامل، من بينها ميس الجبل، وعيتا الشعب، وكفركلا، والعديسة، ومركبا، وحولا، ورب الثلاثين، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمّرة بشكل كامل نحو 22 ألف وحدة، من بينها قصور في بلدات يارون والخيام وميس الجبل، وبالتالي فإن الخسائر جسيمة».

في ثوانٍ معدودة، دمّر منزل رضا شيت في بلدة كفركلا الحدودية، بعد 16 عاماً من الجد والكد لبنائه، كما دمرت «فيلا» شقيقه بعد أقل من أربعة أعوام على إنجازها. يقول لـ«العربي الجديد»: «بنيتُ منزلاً جميلاً، وساعدت أخي في بناء فيلا رائعة بإطلالة ساحرة على فلسطين المحتلة وهضبة الجولان، اعتمدنا في تجميلها على الحجر العرسالي الشهير، وأشكال هندسية مميزة. للأسف، تدمر كل شيء، وخسرنا تعب السنوات».

يتحدث رضا عن سحر بلدته التي تحتضن «بوابة فاطمة»، وهي المعبر الذي يربط بين لبنان وفلسطين المحتلة، وهو معلم قديم شهير. ويقول: «بلدتنا جميلة بطيبة أهلها ووحدتهم، بأشجار التين والزيتون المعمّرة، وبيوتها الأثرية الجميلة بالحجر الصخري، وقناطرها القديمة في ساحة البلدة، حتى أن جامع البلدة معلم أثري يتجاوز عمره مئات السنين، وقد هدموه ودمّروا قبّته ومئذنته، كما طاول إجرامهم المدافن والحسينية. أفتقد ساحة البلدة، حيث كان الأهالي يتحلقون في الأفراح والأتراح، ويتبادلون التهاني أو التعازي كعائلة واحدة. تربطني علاقة وطيدة بالجيران والأصدقاء، وبأشجار الزيتون والتين والرمان، والتي صارت جزءاً من حياتي».

يضيف: «حزني يفوق الوصف عندما أرى معالم ومنازل بلدتي تُفخخ وتُفجّر بحقد ووحشية. تدمّرت معظم بيوتنا، بيتي وبيوت أهلي وإخوتي وجيراننا، ومن لم يسقط منزله بالكامل، فإنه تعرض لأضرار جسيمة، والشجرة التي لم يتم اقتلاعها تم قطعها. أحياء وحارات اختفت معالمها، ولن نعرف الشوارع والأزقة والزواريب حين عودتنا. لقد تغيّرت معالم البلدة بالكامل، ونحزن على ضياع ذكرياتنا وذكريات آبائنا وأجدادنا. معظم البلدات الحدودية تتعرض لتدمير معالمها وشوارعها وأزقتها وينابيعها وسهولها وجبالها. إنه إجرام موصوف يعبث بالأرض والهوية، لكننا سنعود لنبني ونزرع، فهي ليست المرة الأولى التي تشهد فيها بلدتنا الخراب والدمار».

أمّا صبحي عبد الله، من بلدة حولا الحدودية، فإنه يعيش النزوح منذ عام 1968، ويقول لـ«العربي الجديد»: «تاريخي حافل بالنزوح والاعتقال والتعذيب. في أول مرات نزوحي كنت بعمر السنتين ونصف، حين فجّر العدو الإسرائيلي منزل أهلي، ثم توالت موجات النزوح، وتراكمت خسائرنا، وصولاً إلى مأساتنا الحالية. قصفوا منزلي ومحالي التجارية في حولا، والتي تعبت في تأسيسها. كنت أحاول التوفيق بين مصاريف الحياة ودفع المستحقات وتعليم أولادي الثلاثة، وكل ما استطعت أن أنجو به تكبّدته لاحقاً من خسائر في مدينة النبطية، حيث قصفوا الشقة التي استأجرتها، وحرقوا سيارتين كنت أملكهما. صرنا نازحين نعيش في غرفة بمدينة طرابلس. لكن حولا تظل الروح والعشق، والأصدقاء والدفء، وكل شيء جميل في حياتنا، إنها منزلنا الكبير، ولا نستطيع إيفاءها حقها، ومن دونها تبقى الحياة ناقصة».

يشتاق صبحي إلى صباحاته في حولا، وإلى أضرحة والديه وشقيقه، وإلى اليوميات، وهو يعيش ألم غربة ولدَيه اللذين سافرا قبل الحرب إلى ألمانيا. ويقول: «بعد نسف بلدتنا، لم تبق داخلنا سوى ذكريات الطفولة والحنين إلى الماضي، إلى الوجوه المحفورة في مخيّلتنا، والأماكن التي ارتسمت في عيوننا، والأصوات التي يبقى صداها في مسامعنا. خسرنا كل تفاصيل الحياة في حولا».

ويشرح المؤرخ منذر محمود جابر، لـ«العربي الجديد»، أن «العدو الإسرائيلي يكرر أن هدفه من تفخيخ وتدمير القرى الحدودية هو حماية مستعمرات الجليل من عناصر المقاومة اللبنانية، وهذا السبب واهٍ، فطبيعة الأسلحة والصواريخ والمواجهات ألغت الخوف من اشتباك أمني من مسافة قصيرة عبر البندقية أو مدافع (الهاون)، كون مدى الصواريخ أوسع، والأسلحة المختلفة تطاول مناطق بعيدة داخل فلسطين المحتلة. ما نشهده من تدمير للقرى والبلدات الحدودية سيلقي بمفاعيله على أجيال لاحقة، فحال تدمير القرى لا يمكنها أن تعود إلى هيئتها السابقة. لقد كانت حواضر تزخر بالرأسمال والعمران، وتحولت إلى حال مؤلمة».

يضيف جابر: «المثال الأوضح هو التغير الاجتماعي في مدينة بنت جبيل (جنوب). أذكر أننا تقدمنا في عام 1963 لامتحانات الشهادة المتوسطة (البريفيه)، وكنا 80 تلميذاً من صف واحد، وكانت المدرسة تضمّ نحو ألف تلميذ. في حين كان عدد التلاميذ في كل صفوف المدرسة لا يتعدى الثمانين في عام 1998، أي بعد 35 عاماً، وقد تحولت المدرسة من متوسطة إلى ابتدائية، وفي هذا دلالة على تقلص عدد سكان المدينة، ما يؤشر إلى تراجع المنطقة. الأمر ذاته متكرر في قرية مارون الراس، مع حالات التهجير المتكررة من جراء الاعتداءات الإسرائيلية التي تتواصل منذ عام 1948، إذ انتقل عدد كبير من سكانها إلى بلدة أنصار (جنوب)، وأقاموا هناك (حي أهل مارون)، وعندما حاولت القرية استعادة هيئتها الاجتماعية لإعادة أهلها، لم يعد سوى أقل من 20% منهم».

ويشير المؤرخ اللبناني إلى أن «النازح لا يمكنه أن يحمل همومه العائلية إلى جانب همومه الوطنية، فالهم الأول أثناء النزوح هو تأمين مكان الإقامة، وتسجيل الأولاد بالمدارس، والعثور على عمل لمواصلة الحياة، ثم تأمين علاقات اجتماعية تحافظ على المكانة والتوازن الاجتماعي وتماسك الأسر. يحتل الشخصي وجدان النازح، وينسى العام لفترة طويلة، والتاريخ الخاص يتغلب على العام في هذه الأوقات، إذ يتحول الهم إلى إعادة إنتاج التاريخ الخاص، وهو تاريخ لا يُبنى بكبسة زر، بل يحتاج إلى سنوات، قبل أن ننتقل لاحقاً إلى التاريخ العام. خلال هذه الفترة الانتقالية، تكون قد سيطرت على النازح الهموم والخوف من الأمراض والمشاكل، وهموم الزواج والطلاق، ومعرفة مكان الدفن، وغيرها من الهموم المتشعّبة».

وينبّه جابر إلى أن «خطورة النزوح تكمن في أنه يلغي التراث والعادات والتقاليد، والأغاني، وطقوس الأفراح والأحزان، وهي طقوس عمرها آلاف السنوات، كما يلغي العلاقات الاجتماعية، والتي يحل مكانها الخوف من الفقر. تتعمد إسرائيل دراسة مفاعيل النزوح والتهجير وتأثيرهما، فالمواطن حين ينتهي تراثه وتاريخه المحلي، ينصرف إلى إنتاج تاريخ خاص وتراث جديد، فيتلهّى بذلك عن تاريخه الوطني، ولا شك أن تاريخ إسرائيل قائم على هذه المنهجية، تماماً كما فعلت عند تهجير الفلسطينيين، وخلال محاولات تهجير أهل القدس. إقدام الدولة اللبنانية والمواطنين في حقبتي الستينيات والسبعينيات على تغيير أسماء بعض القرى والبلدات لأسباب تافهة أو واهية، يُعتبر أيضاً إلغاء لتاريخ كامل يرتبط بهذه الأسماء، لتفقد الأماكن ليس فقط اسمها، بل تفقد دلالتها ورمزيتها».

أحياء وحارات وشوارع اختفت معالمها بعد أن طاولها القصف

تدمير القرى والبلدات الحدودية سيلقي بمفاعيله على أجيال لاحقة

22
عدد البلدات والقرى اللبنانية التي دمرت من بين 29 يضمها الشريط الحدودي مع فلسطين المحتلة.

البرد والأمطار يطاردان سكان الخيام في غزة

تسببت التهديدات الإسرائيلية في النزوح القسري لما يزيد عن مليوني فلسطيني من جميع محافظات قطاع غزة، وتتفاقم المعاناة مع حلول فصل الشتاء

غزة ـ **علاء الحلو**

أجبرت آلاف الأسر الفلسطينية على النزوح المتكرر من منطقة إلى أخرى، من جراء التهديدات والتحديات الخطيرة، سواء بفعل تواصل الغارات الإسرائيلية التي تهدد حياتهم، أو بفعل التقلبات المناخية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على استقرارهم، خصوصاً الأسر التي تسكن داخل خيام بلاستيكية هشة، والتي تعاني بشدة مع بدء المنخفضات الجوية وهطول الأمطار.

وخلق تكرار النزوح حالة من التكدس داخل مراكز ومدارس ومخيمات الإيواء محدودة المساحة والخدمات في المحافظة الوسطى ومحافظة خانيونس، الأمر الذي دفع مئات الآلاف إلى شاطئ البحر، حيث قاموا بإنشاء الخيام على الرغم من قساوة الظروف المعيشية. ويواجه قاطنو الخيام تحديات إضافية من جراء التغيرات المناخية، وما يصاحبها من رياح شديدة، وحركة الأمواج، ما بات يهدد أمان أسرهم، وتدفع تحديات الطقس الإضافية المفروضة على سكان الخيام إلى تكرار نقل خيامهم على الرغم من اهتراء وتحطم أجزاء منها بفعل الانتقال المتكرر، في محاولة للابتعاد عن أمواج البحر المرتفعة، وتجنب الأمطار والرياح العاتية التي تسببت بتدمير كثير من الخيام.

ويصطدم النازحون الراغبون بتأمين أسرهم إزاء التقلبات المناخية بأزمة قائمة تتمثل في اكتظاظ الشوارع والأراضي الزراعية ومدارس ومراكز الإيواء بمئات آلاف النازحين، ما يؤدي إلى تفكير طويل في الوجهة القادمة في ظل محدودية الأماكن المتاحة.

نزح الفلسطيني وديع إنشاصي ثماني مرات منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وقد استقر لفترة داخل خيمة بلاستيكية على شاطئ البحر في مدينة دير البلح (وسط)، بالقرب من محطة تحلية المياه، لكنه اضطر إلى المغادرة بسبب الأحوال الجوية الصعبة التي يفرضها بدء المنخفضات الجوية، والتي جعلت الحياة على الشاطئ أزمة كبيرة. يقول إنشاصي لـ«العربي الجديد»: «لا تتوقف الصعوبات عند انخفاض درجات الحرارة خلال ساعات الليل، إذ يمكن التغلب على تلك الأزمة عبر زيادة عدد الأغطية، على الرغم من شحها في الأسواق وارتفاع أسعارها، بل يتمثل الخطر الحقيقي في ارتفاع الأمواج وشدة الرياح، والتي يمكنها مع الأمطار إغراق الخيمة الهشة، أو تحطيمها فوق رؤوسنا. تسبب العدوان في أشكال مختلفة من المعاناة والمخاطر والتحديات التي لا نتمكن من التأقلم معها، أو التغلب عليها، وجاءت التقلبات المناخية لتكمل فصول المعاناة، إذ خلقت تحديات إضافية تهدد حياة وأمن النازحين على طول الشريط الساحلي».

بدوره، نزح الفلسطيني محمد عبد اللطيف، رفقة أسرته من حيّ تل الهوا جنوبي مدينة غزة، ويؤكد أن «أهالي القطاع تعرضوا على مدار أربعة عشر شهراً لمختلف الصعوبات، سواء فقدان بيوتهم، أو النزوح من مناطقهم، والنقص الشديد في مختلف مقومات الحياة، من مأكل ومشرب وملبس، أو غلاء الأسعار الذي طاول كل شيء، وانعدام الأمن والاستقرار بسبب تواصل التهديدات، والمطالبات بالإخلاء، وأخيراً يلاحقنا الشتاء الذي كنا نحبه في السابق، لكننا اليوم ندعو الله ألّا تُمطر السماء حتى لا تزيد المعاناة».

ويوضح عبد اللطيف لـ«العربي الجديد» أن «السبب الأساسي للقلق من التقلبات المناخية والأمطار والرياح يعود إلى ضعف الخيام المصنوعة من القماش أو النايلون والشوادر الضعيفة، والتي لا يمكنها مواجهة تلك الأجواء العاصفة، أو الأمطار الشديدة، أو ظواهر المد والجزر الطبيعية، ما يهدد الأسر التي أجبرها عدم وجود أماكن إيواء على إنشاء خيامها على شاطئ البحر». وتتزايد التحديات التي تواجه ما يزيد عن مليوني نازح فلسطيني فقدوا بيوتهم ومناطق سكنهم يوماً تلو الآخر، في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي من دون أي فترات راحة تمكنهم من التقاط أنفاسهم، ولو بشكل مؤقت. يقول الفلسطيني صبحي الرفاتي، وهو رب أسرة مكونة من ستة أفراد، إن «التحديات ستزداد على النازحين في ظل الأمطار والمنخفضات الجوية، فالخيام تهشمت، والنايلون أصبح ممزقاً، ولا يوجد ما يقي الناس أو يعينهم على تجاوز الشتاء». ويؤكد لـ«العربي الجديد» أنه أُجبر على الانتقال بأسرته مجدداً بفعل التهديد الذي تشكله أمواج البحر على سلامتهم، خاصة مع المنخفضات الجوية والأمطار. ويشير الرفاتي إلى تحديات إضافية يفرضها النزوح إلى شاطئ البحر، إذ يتعرض الأطفال خلال فترات الليل وبعض أوقات النهار إلى موجات قاسية من البرد الشديد الذي من شأنه إصابتهم بأمراض مثل الإنفلونزا الموسمية والنزلات المعوية، في ظل شلل تام في المنظومة الطبية، واختفاء الأدوية والمسكنات.

خيام لا تقي النازحين البرد والأمطار (عبد رحيم خطيب/ الأناضول)

الأطفال أكبر المتضررين من برد الشتاء (إياد البابا/ فرانس برس)

مقهى المصرارة... حقبة مقدسية سيطر عليها الاحتلال

تتواصل محاولات الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية للسيطرة على المزيد من العقارات في مدينة القدس، وذلك بدعم من سلطات الاحتلال التي أصدرت قوانين تسمح لتلك الجمعيات بمصادرة العقارات

سيطرت جمعيات استيطانية على عقارات في المصرارة (العربي الجديد)

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

لم تكن سيطرة شرطة الاحتلال الإسرائيلي، الأحد الماضي، على مقهى المصرارة، الواقع إلى الغرب من أسوار البلدة القديمة في القدس، أولى المعارك التي تخسرها عائلة المواطن الفلسطيني محمد كستيرو (أبو كايد)، لكنها مثلت نهاية واحدة من المعارك التي خاضتها العائلة على مدار نحو ربع قرن، إضافة إلى معركة سابقة للحفاظ على منزل العائلة في حي القرمي بالبلدة القديمة، والتي انتصرت فيها العائلة، إذ فشل المستوطنون وجمعياتهم الاستيطانية المتطرفة في انتزاع البيت من أصحابه.

كان المقهى محطة للكثير من الوافدين إلى القدس، وخاض أبو كايد معركة الدفاع عنه طوال أكثر من عقدين من الزمان، إذ كانت العائلة تشغله منذ أكثر من ستين عاماً بموجب عقد إيجار وقعته مع «حارس أملاك العدو» الأردني في مطلع خمسينيات القرن الماضي، حين كانت الحكومة الأردنية تشرف على الأملاك المتروكة في حي المصرارة، وفي أنحاء مختلفة من بلدة القدس القديمة وبلدة سلوان، والتي تركها قاطنوها قبل عام 1948، وانتقلوا إلى خارج مدينة القدس.

ويروي محمد كستيرو لـ«العربي الجديد»، أن الصراع على العقار الذي يشغله المقهى أعقب احتلال مدينة القدس في عام 1967، وظهور الجمعيات الاستيطانية التي تزعم أن العقار كان مملوكاً ليهود قبل عام 1948، مدعومة من «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي، والذي ورث السيطرة على ما كان يعرف بـ«حارس أملاك العدو» الأردني، ونشط مع الجمعيات الاستيطانية في معارك كثيرة للسيطرة على هذه العقارات التي يشغلها المقدسيون الفلسطينيون بموجب عقود إيجار، ثم ما لبثت هذه العقود أن انتقلت إلى الجمعيات الاستيطانية التي بدأت رفض تجديدها، أو المطالبة بعقود جديدة بمبالغ طائلة تدفع لها سنوياً.

بدأت أولى المعارك القضائية حول المقهى في مطلع عام 2002، واستمر النظر فيها قرابة ربع قرن داخل أروقة المحاكم الإسرائيلية، بداية من محكمة الصلح، مروراً بالمحكمة المركزية، وانتهاء بالمحكمة العليا الإسرائيلية التي أصدرت قراراً نهائياً بنزع حق تصرف عائلة كستيرو بالعقار، وتسليمه للمستوطنين استناداً إلى ما يعرف بـ«قانون الجيل الثالث»، والذي يمكن الاحتلال وجمعياته الاستيطانية من انتزاع أملاك المقدسيين من يد الأحفاد بعد وفاة الآباء والأجداد، وقد مكنها من ذلك إصدار سلطات الاحتلال في عام 2015، ما عرف بـ«قانون رفع الحمايات».

يقول كستيرو: «كنا ندفع قبل سن هذا القانون أجرة سنوية لا تتعدى مائتين وخمسين شيكلاً (65 دولاراً)، ومع إلغاء العقد القديم قفزت الأجرة إلى خمسة وعشرين ألف شيكل (نحو 6500 دولار) في السنة، وبات يتم تجديد العقد كل عامين، ثم بدأت الجمعية الاستيطانية تطبيق سياسة جديدة تقوم على رفض التجديد، والمطالبة بإخلاء العقارات التي تدعي ملكية يهود لها». ورغم قرار الاستيلاء على المقهى من قبل شرطة الاحتلال لتسليمه لاحقاً للمستوطنين، ظل كستيرو يرفض تنفيذ الأمر، ويحتفظ بمفاتيح المقهى، قبل أن تحطم شرطة الاحتلال قفل الباب. وهو يؤكد أن موقف العائلة ما زال رافضاً للاستيلاء على العقار رغم قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، والذي مكن المستوطنين من السيطرة على العقار مع ثمانية عقارات أخرى في سوق المصرارة.

من جانبه، يصف الباحث المختص في شؤون القدس والاستيطان، خليل تفكجي، لـ«العربي الجديد»، ما جرى بأنه «عملية إخلاء عقار باعتباره أملاكاً يهودية قبل عام 1948، وحدث هذا مع أكثر من منزل في ذات المنطقة.

في 15 إبريل/نيسان 2002، قامت جمعية (حومات شليم) الاستيطانية التي يقف على رأسها النائب السابق في الكنيست بني ألون، وبتشجيع من رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك آرئيل شارون، بشراء ما يسمى (حقوق يهودية) في حي المصرارة، وأقيم حي من قبل مجموعة من المستوطنين اليهود برئاسة يهودا بات، كما أقام أبناء الطائفة الجورجية في عام 1890 ما مجموعه مائة منزل سكن فيها يهود، وأطلق عليهم اسم إيشل إبراهام، وفي عام 1929، انتقل اليهود للسكن في مناطق أخرى، وحل مكانهم العرب». يضيف تفكجي: «في عام 1948، وبعد تقسيم المدينة، أديرت هذه الأملاك من قبل حارس أملاك العدو الأردني.

المصرارة عبارة عن حي تجاري يقع على بعد عشرات الأمتار من باب العامود، المدخل الرئيس لمدينة القدس القديمة، وتقطنه عشرات العائلات الفلسطينية، إضافة إلى ثماني عائلات يهودية، ونحو ثلثي دكاكين المصرارة تدفع أجرتها لحارس أملاك العدو، وهو القائم على أملاك المفقودين».

بدأ الصراع على العقار الذي يشغله المقهى عقب احتلال مدينة القدس

قررت المحكمة العليا الإسرائيلية نزع حق تصرف عائلة كستيرو بالعقار